تعميم بخصوص القرار الإداري رقم 2 لسنة 2023 بشأن شفافية الرسوم المحلية للحاويات البحرية في إمارة دبي

السيدات والسادة،

تحية طيبة وبعد

نتوجه إليكم بكتابنا هذا لإحاطتكم علماً بالقرار الإداري رقم 2 لسنة 2023 بشأن شفافية الرسوم المحلية للحاويات البحرية في إمارة دبي، والذي تم إصداره اليوم بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة والقدرة التنافسية عبر القطاع البحري في الإمارة، ودعم أصحاب البضائع المستفيدين.

وجاء القرار الإداري الجديد في أعقاب مشاورات مكثفة على مستوى القطاع انطلقت كجزء من "برنامج تعزيز العلاقة مع الشركاء الاستراتيجيين" الذي أطلقته سلطة دبي البحرية، وسيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 أغسطس 2023. كما يستند القرار إلى تحليل شامل أجرته سلطة دبي البحرية للقطاع ورسوم الحاويات البحرية المحلية، ما يضمن إضفاء مزيد من الشفافية على كافة العمليات التشغيلية والتجارية في القطاع البحري وتسهيل مزاولة الأعمال التجارية في الإمارة.

يأتي إصدار القرار الإداري الجديد في إطار الصلاحيات الممنوحة لسلطة دبي البحرية ويحدد خمسة تغييرات مهمة تساعد على تبني أفضل الممارسات العالمية عبر منظومة القطاع البحري في دبي.

أولاً، ينص القرار الإداري الجديد على وقف تجميد رسوم الحاويات البحرية المنصوص عليه في التعليمات رقم 1 لعام 2023 بشأن شفافية الرسوم المحلية للحاويات البحرية في إمارة دبي.

ثانياً، يتطلب القرار الإداري الجديد من مزودي خدمات الحاويات البحرية المحلية نشر تفاصيل رسومهم المفصح عنها سابقاً للسلطة بشكل واضح على موقعهم الإلكتروني خلال مدة لا تتجاوز 30 يوم من العمل بهذا القرار، الأمر الذي يعزز مستوى الشفافية لعملائهم.

ثالثاً، يسمح القرار لمزودي خدمات الحاويات البحرية المحلية بتعديل رسومهم المحلية عبر النافذة الموحدة لمنصة دبي التجارية وفقاً للعملية المحددة من قبل السلطة.

رابعاً، وبعد إجراء تحليل شامل للرسوم المقدمة من مزودي الخدمة، أقرت سلطة دبي البحرية آلية جديدة يتم فيها تحصيل هذه الرسوم مباشرةً من مزودي الخدمة، حيث يقوم مشغل الميناء المحلي بإصدار وتحصيل الفواتير المتعلقة برسوم المناولة في محطة الموانئ (THC) ورسوم شحن وتفريغ الشاحنات (TLUC) من المستخدم المعني بصورة مباشرة أو من خلال منصة دبي التجارية.

أخيراً، سيتم إصدار جميع أذونات التسليم بصورة أذونات تسليم إلكترونية عبر منصة دبي التجارية بما يعزز مكانة دبي كمدينة رقمية.

هذا وسيتم الإعلان عن تفاصيل وتاريخ بدء تطبيق الآلية الجديدة لتحصيل الرسوم في وقت لاحق.

وسيضمن القرار الإداري رقم 2 لسنة 2023 بشأن شفافية الرسوم المحلية للحاويات البحرية في إمارة دبي، تحقيق المزيد من الشفافية للقطاع البحري و يساهم في زيادة القدرة التنافسية للإمارة كمركز تجاري عالمي رائد.

نرحب بدعمكم لهذا القرار الإداري المهم الذي سيساعد حتماً في الارتقاء بإمكانات القطاع البحري ودعم مصالح أصحاب البضائع المستفيدين في دبي.

يمنكم الإطلاع على التفاصيل الكاملة للتغييرات المذكورة أعلاه عبر: www.pcfc.ae

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

سلطة دبي البحرية